الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ٤٥
المعقودة يوم الإثنين
٢٨ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٩٤
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة والأربعين

الرئيس : السيد سيسيه (السنغال)

المحتويات

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الانسان (تابع)

(ب) مسائل حقوق الانسان، بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الانسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

(د) التنفيذ الشامل لاعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع)

هذه الوثيقة قابلة للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.3/49/SR.45
12 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠

البند ١٠٠ من جدول الأعمال: مسائل حقوق الانسان (تابع) (A/49/57 و Corr.1 و A/49/58 و A/49/75-S/1994/180 و A/49/182 و A/49/206 و A/49/220 و A/49/221 و A/49/265 و A/49/271 و A/49/282 و A/49/283 و A/49/286 و A/49/287 و Corr.1 و S/1994/894 و Corr.1 و A/49/292 و A/49/298 و A/49/304 و A/49/386 و A/49/422 و A/49/532 و A/49/591)

(ب) مسائل حقوق الانسان، بما فيها النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الانسان والحريات الأساسية (تابع) (A/49/36 و A/49/188 و A/49/228-S/1994/827 و A/49/264-E/49/113 و A/49/392 و A/49/311 و A/49/321 و A/49/337 و A/49/366 و A/49/410 و A/49/415 و A/49/416 و A/49/512 و A/49/528 و A/49/545 و A/49/582 و A/49/595 و A/C.3/49/9 و A/C.3/49/11 و A/C.3/49/17)

(ج) حالات حقوق الانسان وتقارير المقررين والممثلين الخاصين (تابع) (A/49/82 و A/49/85 و A/49/88 و A/49/168 و A/49/183-S/1994/733 و A/49/186 و A/49/218-S/1994/801 و A/49/270-E/1994/116 و A/49/273-S/1994/864 و A/49/394 و A/49/455 و A/49/508-S/1994/1157 و A/49/513 و A/49/514 و Add.1 و Add.2 و A/49/538 و A/49/539 و A/49/543 و A/49/544 و A/49/594 و Add.1 و A/49/635 و Add.1 و Add.2 و A/49/641-S/1994/1252 و A/49/650 و A/49/651 و A/C.3/49/15 و A/C.3/49/16 و A/C.3/49/17 و A/C.3/49/19)

(د) التنفيذ الشامل لاعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما (تابع) (A/C.3/49/5 و A/C.3/49/8 و A/C.3/49/10)

١ - السيد موروياما (اليابان): أبدى اغتباط الوفد الياباني لما أسفر عنه المؤتمر العالمي لحقوق الانسان المعقود في فيينا عام ١٩٩٣ من إنشاء منصب المفوض السامي لحقوق الانسان، وهو يرحب بنفس الروح بالجهود التي بذلها رئيس الفريق العامل باللجنة الثالثة لكي يضمن أداء الفريق لولايته الثابتة وهي تكييف أجهزة حقوق الانسان بالأمم المتحدة وفق الحاجات الحالية والمقبلة لتعزيز حقوق الانسان وحمايتها، وخصوصا بتحسين تنسيق عملها وزيادة فعاليتها.

٢ - وقد أصغى الوفد الياباني باهتمام شديد للبيان الجامع الذي أدلى به مؤخرا المفوض السامي، وهو يقدر كثيرا جهوده لأداء ولايته. ويثني أيضا بالذات على المفوض السامي لزيارته رواندا فور إدراكه بالأزمة هناك. فقد

كان تصرفه السريع بالذات هو الذي أدى الى نقل حوالي ٦٠ موظفا ميدانيا بسرعة لرصد حالة حقوق الانسان في رواندا. ووزع هؤلاء الموظفين قد يساعد على حل مشكلة رواندا وبالتالي اعادة الاستقرار الى المنطقة، خصوصاً وان انتهاكات حقوق الانسان والقانون الانساني في رواندا من أكبر أسباب تدفق اللاجئين على البلدان المجاورة. ومن أكبر عقبات تنفيذ اي برنامج للاعادة الطوعية الى الوطن. وقد أكد الوفد الياباني للمفوض السامي تأييده التام له. وهو يتطلع الى التقرير الذي سيصدره فور انتهاء العملية، حيث أن الخبرة المستمدة من رواندا يمكن أن تساعد المجتمع الدولي في التكفل بحالات أخرى مستقبلا.

٣ - وقال ان الجهة المسؤولة عن كفالة احترام الحق في التنمية هي الحكومات. ولذلك ينبغي في التعاون الدولي على ممارسة هذ الحق أن يدعم جهود الحكومات. ويتابع الوفد الياباني مداولات الفريق العامل حول هذه المسألة بعناية بالغة. كما أن تمكين المفوض السامي من متابعة أنشطته يستوجب على المجتمع الدولي تزويده بكافة ما يلزمه من تمويل وموظفين. وستظل حكومة اليابان تقدم كل دعم ممكن للمفوض السامي في عمله.

٤ - وتعول اليابان أهمية خاصة على تنسيق أنشطة حقوق الانسان بالأمم المتحدة، نظراً لتزايد وضوح الدور الأساسي لهذا التنسيق في كفاءتها. وهذا يظهر من إنشاء عنصر لحماية حقوق الانسان في سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا. ومن إنشاء لجنة الخبراء المعنية بالحالة في كمبوديا التي أقامها مجلس الأمن بقراره ٩٣٥ (١٩٩٤). ويجب أن تكشف منظومة الأمم المتحدة جهودها وتزيد من تعاونها لكي تضمن نجاح أنشطة حقوق الانسان.

٥ - ويقضي ميثاق الأمم المتحدة واعلان وبرنامج عمل فيينا بأن كل دولة عضو ملتزمة ليس فقط بحماية وتعزيز الحقوق الانسانية لمواطنيها وانما أيضاً بالاهتمام بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في البلدان الأخرى. لذلك لا ينبغي اعتبار تدخل أي دولة في شؤون دولة أخرى في مجال حقوق الانسان تدخلاً في الشؤون الداخلية لهذه الدولة. وستواصل اليابان متابعتها عن كثب لحالة حقوق الانسان خصوصا في أفغانستان وايران والعراق وكوبا والسودان ورواندا وميانمار ويوغوسلافيا السابقة. وسوف تنوه بأي تقدم تستطيع هذه البلدان أن تحققه.

٦ - وقال ان اليابان راسخة الاقتناع بان استخدام المقررين الخاصين أو الخبراء المستقلين خير وسيلة للتحقق من إدعاء انتهاك حقوق الانسان في أي بلد. على أن من الواجب عدم استخدام بحث حقوق الانسان هذه لأغراض سياسية. لأن هذا لا يسهم في علاج الحالة. أما أهم شئ عند اتخاذ قرارات بشأن حالة معينة لحقوق الانسان فهو: أولا أن تعكس الحالة بدقة، وثانيا أن تقترن بالجهود التي تبذلها الحكومة المعنية لتحسين الحالة، وبالتالي تشجيعها على زيادة جهودها.

٧ - وتقدر اليابان دور المفوض السامي ومركز حقوق الانسان في تقديم الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية والمالية عندما تطلبها الحكومات، ودور الأجهزة الاقليمية لحقوق الانسان في مساندة أنشطة وبرامج حقوق الانسان. ويسنده بالذات كثرة البلدان التي أوجدت فعلاً مؤسسات قطرية لتعزيز وحماية حقوق الانسان، وكثيراما كان هذا بدعم من برنامج المساعدة التقنية بمركز حقوق الانسان. وبلده يتعهد بمواصلة دعمه لأنشطة المفوض السامي ومركز حقوق الانسان.

٨ - وأضاف قائلا ان الحكومة اليابانية ما زالت ملتزمة تماماً بالدفاع عن حقوق الانسان. وهذا ما دعاها الى ان تعتمد في عام ١٩٩٢ ميثاقاً للمساعدة الانمائية الرسمية جاء فيه أن من واجب اليابان عندما تفكر في مساعدة أي بلد أن تتأكد هل تشجع حكومة ذلك البلد الديمقراطية واحترام الحقوق الأساسية لمواطنيها.

٩ - وانتهى من كلمته بتحية من اليابان الى الأمم المتحدة، وخصوصا الى مركز حقوق الانسان، على عملها في مجال حقوق الانسان، وأشاد بالمنظمات غير الحكومية الكثيرة التي تعمل لحماية حقوق الانسان على اخلاصها وتصميمها. وأكد مجدداً تأييد بلده الكامل للأمم المتحدة، وأكد لجميع الدول الأعضاء انه مستعد تماماً للتعاون معها في الدفاع عن الحقوق والحريات الأساسية في كافة انحاء العالم.

١٠ - السيد ماريرو (الولايات المتحدة): أشار الى البند ١٠٠ (ج) من جدول الأعمال فقال إن من التزام كل دولة عضو بالأمم المتحدة، تمكين مواطنيها من ممارسة حقوقها الأساسية. ولا شئ يبرر عدم قيامها بذلك لأن هذه الحقوق عالمية ولا تقبل التصرف. كما ان ممارسة هذه الحقوق متعذر عند انعدام الحرية السياسية، وحمايتها تتطلب من الدول إتباع ممارسات ديمقراطية لا بد أن تأتي بفوائد، لأن من يملكون حرية التفكير ويتبادلون الأفكار ويستغلون طاقاتهم ورأسمالهم يصبحون قادرين على المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية اكثر من الناس الذين تضاءلو بسبب القمع.

١١ - ويبرر الوضع الراهن وجود بعض التفاؤل في هذا الصدد. ففي أفريقيا ٢٦ بلدا شهدت انتخابات متعددة الأحزاب منذ عام ١٩٨٩، فضلا عن ١٢ بلدا آخر سيشهدها خلال العامين المقبلين. وكانت عملية تحول الدول الاعضاء في رابطة الدول المستقلة وفي أوروبا الوسطى الى النظم السياسية والاقتصادية المفتوحة عملية شاقة ولكنها الآن لا رجوع عنها. ومنذ عودة الديمقراطية الى هايتي لم يبق في أمريكا اللاتينية سوى بلد واحد لم يعرف الحرية بعد. كما أن جنوب أفريقيا التي ظلت طويلاً معقل الأقلية القامعة صارت الآن مخلصة في حماية حقوق الاقليات وحرية التعبير واحترام الفرد. وفي كمبوديا تعمل الجمعية الوطنية بشكل طبيعي، وتتعاون الحكومة مع الراغبين في رصد حالة حقوق الانسان. وانتهى عصر الارهاب في هايتي: فقد عاد الممثلون المنتخبون لشعب هايتي الى السلطة. وبدأت المؤسسات الديمقراطية تؤدي عملها. وأدخل الرئيس نغمة من المصالحة تساعد على

/...

كبح العنف السياسي. وتدرك الولايات المتحدة أن الأمم المتحدة لها فضل كبير في هذا التقدم ولكنها تريد منها بذل المزيد لتحقيق الديمقراطية؛ وهذا هو ما دعا وفد الولايات المتحدة الى تقديم مشروع قرار في هذه القضية.

١٢- وما زالت بعض الحكومات ترى أن الخشية من حالة حقوق الانسان في بلدها غير مشروعة أو تدخلاً في شؤونها أو مؤامرة سياسية. والحقيقة أن احتجاجاتها قد تدعو الى القلق لو كانت معقولة؛ بيد أنه واضح أن هدفها الوحيد منها هو الابقاء على مراكز سلطتها وامتيازها.

١٣ - وفي العراق، يحاول صدام حسين أن ينسب مسؤولية الجزاءات المفروضة على بلده الى الأمم المتحدة والولايات المتحدة. ولكنه هو المسؤول الوحيد. فقد أصبحت حالات الاغتيال والتعذيب التي تشرف عليها الحكومة أكثر تكراراً ووحشية. ونظامه يسرق الأغذية والأدوية الموجهة الى المدنيين العراقيين. ودمر ٩٠ في المائة من منطقة الأهواز في الجنوب، ولقي ٨٠ في المائة من سكان المنطقة وعددهم ٢٥٠ ألف مصرعهم أو سيقوا الى المنفى. وفيما يتعلق بهذه المنطقة بالذات، ينفي وفده تماماً صحة الاتهامات التي أصدرها الوفد العراقي بأن شركة أمريكية شاركت في خطط لتجفيف الأهواز وطرد السكان وبناء طرق لأغراض عسكرية؛ وينتهز وفده هذه الفرصة لكي يؤكد للمقرر الخاص بحالة حقوق الانسان في العراق تقديره. وتعلم العراق ما الذي يجب أن تفعله للعودة الى مجتمع الأمم المتمدنة؛ وقرار مجلس الأمن ٦٨٨ (١٩٩١) يعطيها إشارات واضحة الى ذلك. ولكنها ترفض الإمتثال له. ولهذا تستمر حكومته في تأييد تشكيل لجنة دولية لبحث جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الانسانية وأعمال إبادة الأجناس المحتملة التي ارتكبتها حكومة العراق.

١٤ - وأضاف قائلا إن نظام إيران مستمر في انتهاك حقوق الانسان بشكل منهجي واسع. وتتكرر كثيرا حالات التعذيب، والاعدام بمحاكمة موجزة، والاعتقال التعسفي، وانتهاكات الحريات المدنية والدينية. ولم تسمح حكومة إيران للمقرر الخاص للأمم المتحدة بالعودة الى إيران. ولم تنفذ التوصيات التي أصدرها المقرر الخاص خلال زياراته في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١.

١٥ - وما زالت الولايات المتحدة الأمريكية قلقة من انتهاكات حقوق الانسان في كوبا. فالشعب الكوبي محروم من حرية الانتساب الى الجماعات العامة وحرية الكلام؛ وكثيرون معتقلون دون سبب، بينما وضع آخرون في السجون لأن اراءهم معادية للحكومة. وفي تموز/ يولية هرب ٤٠ كوبيا على سفينة قاطرة اسمها "الثالث عشر من آذار/ مارس" فدهمتها قصداً الزوارق الحكومية. ودعت حكومته الى التحقيق في تلك المأساة. ورغم السماح للمفوض السامي لحقوق الانسان بزيارة كوبا في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر، ظلت حكومة كوبا تمنع زيارة المقرر الخاص لحقوق الانسان. وقد حان الوقت لإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية حقيقية في كوبا.

...

١٦ - أما حالة حقوق الانسان في السودان فهي من أسوأ الحالات في العالم. ولم تترك الادانات والتوصيات الدولية أي أثر ملحوظ. إذ يستمر التعذيب، وإعدام الخصوم السياسيين، ونقل المشردين الى أماكن تختارها الحكومة. ومع أن الحرب الأهلية في جنوبي السودان قد تفسر بعض هذه الإساءات لأن أياً من الطرفين لا يحترم الحقوق الأساسية للشعب السوداني، فإن هذا التفسير ليس عذراً. لذلك يعيد وفده تأكيد كامل تأييده وتقديره للمقرر الخاص وللتقارير التي أعدها.

١٧ - ومسألة حقوق الانسان في الصين موضع حوار مستمر بين حكومة الصين وحكومته. ويرحب بلده بإفراج الصين مؤخرا عن ثمانية من المسجونين بدافع الضمير، ويشجعه استعداد الصين للسماح بدخول المقرر الخاص بالتسامح الديني بالأمم المتحدة لإستئناف محادثاته مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ومناقشة مسائل حقوق الانسان مع دول أعضاء أخرى بالأمم المتحدة. وتحث الولايات المتحدة الصين على اتخاذ خطوات أخرى لتحسين حالة حقوق الانسان في أراضيها بأن تراعي المعايير الدولية، وتصون التراث الثقافي واللغوي والديني الفريد للتبيت، وتطلق سراح المحبوسين لمجرد التعبير عن معتقداتهم السياسية.

١٨ - ويتغلغل الخوف في أجواء ميانمار. فالخصوم السياسيون مضطهدون، والحريات المدنية مقيدة بشدة. والحكومة مستمرة في السخرة الواسعة، والعسكريون ما زالوا يتصرفون بوحشية بالغة. وقد أبدت حكومة ميانمار حسن نيتها بالسماح لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين بالإشراف على إعادة اللاجئين من بنغلاديش الى ديارهم. وتشجع حكومته ميانمار على إطلاق سراح السجناء السياسيين ومنهم أونغ سان سوو كي الفائز بجائزة نوبل، وعلى السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة السجناء، وعلى اتباع سياسة اكثر إنسانية وانفتاحاً.

١٩ - وفي البوسنة، يستمر هجوم الانفصاليين الصرب على حكومتها المتعددة القوميات والمعترف بها دوليا. وفي حين أن البوسنيين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الانسان فإنها تعتبر ثانوية بالقياس الى ما ارتكبه الصرب والبوسنيون الصرب بهدف طرد السكان غير الصربيين من الاراضي التي سيطروا عليها ومنها أعمال إبادة الأجناس، والتعذيب، والقصف العشوائي، والحرق، والاغتصاب، والخصاء.

٢٠ - وفي رواندا، تناضل الحكومة الجديدة لاعادة بناء مجتمع مزقته صراعات من أشد ما شهدته العصور الأخيرة وحشية. فمنذ شهر نيسان/ ابريل حتى أوائل الصيف، شنت قوات الميليشيا التابعة لحركة هوتو المتطرفة حملة وحشية من الإغتيال والتعذيب والإرهاب ضد الأقلية التوتسية ومن لم يتعاونوا مع حركة هوتو. فقد نكلت بعشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال أو قتلتهم بالرصاص. وطيلة تلك الفترة، داومت إذاعة الحكومة على التحريض على إبادة الأجناس ونشر الإرهاب. ويقيم المتطرفون من حركة هوتو حاليا في معسكرات اللاجئين في البلدان المتاخمة لرواندا وهم هناك مستمرون في إرهاب المواطنين من شعب توتسي

ويسرقون إمدادات الإغاثة. وتدعو الحكومة الجديدة الى المصالحة الوطنية وتعهدت بالتعاون مع المنظمات الدولية لحقوق الانسان. وراصدو حقوق الانسان من الأمم المتحدة موزعون في البلد. ومع أن الانباء تذكر أن القوات المتعاطفة مع الحكومة قد ارتكبت مجزرة ضد اللاجئين العائدين الى رواندا ويجب النظر إليها جديا. فلا دليل حتى الآن على أن المسؤولين في الحكومة الجديدة ضالعون في هذه الجرائم.

٢١ - وذكر أن حكومة الولايات المتحدة تؤيد بشدة قرار الأمم المتحدة بإنشاء محاكم لجرائم الحرب في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. لإيمانها بأن القرارات التي ستصدرها هذه المحاكم قد تردع هذه الجرائم وتشجع على المصالحة الوطنية.

٢٢ - وختم كلمته بقوله ان الحرب العالمية حدثت مرتين بسبب المغالاة القومية وأوجه البغضاء التي أوحت بها. وما يعرض السلم وحقوق الانسان للخطر هذه المرة هو التعصب والعنف الإثني. فالصراعات التي تمزق العالم الآن لا تحدث بين الشرق والغرب أو بين الشمال والجنوب أو اليمين واليسار. وانما بين الواقعين في شراك الكراهيات الماضية وبين من يجهدون لبناء المستقبل. وحكومته حريصة على ضمان المستقبل للأجيال القادمة. وتدعو كافة الدول الأعضاء الى التقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتنفيذ الإعلان العالمي لحقوق الانسان واحترام كرامة مواطنيه.

٢٣ - السيد بورتاليس: أشار الى أنه وفقاً للأحكام التي وردت في برنامج عمل فيينا بشأن الحاجة الى تحسين تنسيق وفعالية أجهزة حقوق الانسان بالأمم المتحدة. ونظراً لاهتمام المجتمع الدولي بهذه المسألة. أدخلتها الأمم المتحدة ضمن ولاية مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان. وشكلت فريقاً عاملاً مفتوح العضوية لهذا الغرض. وفعالية هذا الجهاز وحدها هي التي تحدد مقدار مساهمته الحقيقية في التحسين التدريجي لاحترام حقوق الانسان في انحاء العالم. كما أن مساهمته لها أهميتها بالذات لأن الأمم المتحدة أوثق اتصالاً بالدول والرأي العام العالمي من غيرها. ولهذا يقترح وفده أربعة مسارات للعمل. أولاً. من المفيد جدا أن تصدر كل لجنة مسؤولة عن كفالة تنفيذ صكوك حقوق الانسان الدولية بالتعاون مع مركز حقوق الانسان والخبراء اللازمين وثيقة تحدد المعايير التشريعية التي تتعارض مع أحكام الصكوك المذكورة من ناحية. وتلك التي تشجع اكثر من غيرها على تنفيذ هذه الصكوك من ناحية أخرى. والحقوق المدنية والسياسية خير من يدعم هذا المسعى لأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي أولاً وآخراً نتيجة سياسات اقتصادية واجتماعية وعوامل اقتصادية دولية. وثانياً. يجب التوسع في نشر مطبوعات عن أساليب تقديم الرسائل الى مختلف هيئات حقوق الانسان بالأمم المتحدة. مثل الأفرقة العاملة واللجان والمقررين الخاصين. بسبب إتساع الفجوة بين عدد الحالات التي يمكن تقديمها إليها وما تتلقاه منها فعلاً. وينبغي في هذا الصدد مراجعة فعالية أسلوب السرية الذي وضعه القرار ١٥٠٣ (د-٤٨) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. فهو لم يعد يحقق توقعات من يلجأون إليه. ولاحظ أنه لا تقارير المقررين الخاصين والأفرقة العاملة ولا تقارير لجنة حقوق الانسان والجمعية العامة موزعة على شكل واسع كما

/...

ينبغي. لذلك اقترح أسلوباً ثالثاً في العمل هو تلخيصها في وثيقة واحدة من صفحتين أو ثلاث. ويمكن نشر قرارات هيئة حقوق الانسان والجمعية العامة في صورة مطويات تتناول مواضيع في حقوق الانسان. وأكد أن الأحداث الكثيرة التي أقامتها الأمم المتحدة وهي السنوات والعقود الخاصة بحقوق الانسان لا يبدو أنها حققت أثراً في الرأي العام العالمي. ولهذا يلزم إجراء رابع هو التأكد مما اذا كان هذا نتيجة التشيع أو عدم الكفاءة.

٢٤ - وختم كلمته قائلا إنه ينبغي في كل الإجراءات المتخذة لتحسين العلاقات بين الأمم المتحدة والرأي العام العالمي في مجال حقوق الانسان أن تنتهز الفرص الكثيرة التي تهيؤها المنظمات القطرية والدولية لحقوق الانسان الحكومية منها وغير الحكومية. ووسائط الأعلام. وفي هذا الصدد رأى أن تقرير الأمين العام عن تطور أنشطة الاعلام في مجال حقوق الانسان مشجع. بما في ذلك الحملة الاعلامية لحقوق الانسان (A/49/582). ورغم أن سبل الاتصال موجودة فعلاً فإن التقرير يجعل المرء ينتهي الى إمكانية تحسين فحوى المضمون.

٢٥ - السيد سوتيروف (بلغاريا): أبدى أسفه لاستمرار الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان في العالم رغم ازدياد عدد الصكوك الدولية لحقوق الانسان. ورأى أنه لا يكفي أن تنضم البلدان الى الصكوك الموجودة. فمن واجبها أن تنفذها. وعلى المجتمع الدولي من جانبه أن يتدخل لوقف هذه الانتهاكات للمعايير الموجودة. وهناك أهمية قصوى للمراقبة الفعالة لحقوق الانسان في هذا الصدد. فهي ليست تدخلاً في الشؤون الداخلية للدول على الإطلاق. ويأمل وفده من البلدان التي ما زالت ترفض التعاون مع أجهزة الرصد التابعة للأمم المتحدة - وخصوصاً التي شكلتها لجنة حقوق الانسان - أن تعيد النظر في موقفها لكي تساعد اللجنة على أداء ولايتها.

٢٦ - ورأى أن التقرير الدوري التاسع عن حالة حقوق الانسان في يوغوسلافيا السابقة (A/49/641) يعطي صورة مفصلة لحالة حقوق الانسان الراهنة في كوسوفو وفويفودينا وسنجق. بيد أن على المقرر الخاص أن يركز اهتمامه أيضا على مناطق أخرى. لا سيما تلك التي تكثر فيها الأقلية البلغارية. ففي الوثيقة A/49/455 التي قدمتها بلغاريا شواهد وافية تتعارض مع ما ذكرته جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في الوثيقة A/C.3/49/10 وتبين أن هذه الأقلية محرومة من بعض حقوق الانسان، مثل حق استعمال لغتها الخاصة في التعليم. وحقها في أن تكون لها ثقافتها الخاصة. وفي ممارسة شعائرها الدينية بلغتها الأصلية. وفي التمتع بحرية التعبير وحرية الانتساب الى التنظيمات العامة. ولا تملك بلغاريا إلا أن تستنكر فشل جهودها المستمرة خلال الاتصالات الثنائية مع السلطات اليوغوسلافية على أعلى المستويات لحل مشاكل الأقلية البلغارية بأسلوب بناء. كما تأسف لتعرض السلطات الصربية لإيصال المساعدة الانسانية الى سكان بوسيليغراد يوم ١١ كانون الأول/ أكتوبر ١٩٩٤، بحجة أنها تتضمن كتبا باللغة البلغارية. وهي تأمل أن يحمل التقرير التالي للمقرر الخاص ما أفادت به من حقائق. وتعمل بلغاريا من ناحيتها على مواصلة إبلاغ المجتمع الدولي بما يجد على الحالة. وختاما فإنها مستعدة للنظر بإخلاص وبروح من حسن الجوار والتعاون في أية مقترحات إيجابية مطروحة. خصوصا إذا جاءت من سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بهدف حل المشاكل الحادة للأقلية البلغارية في ذلك البلد.

٢٧ - السيد كا (السنغال): لاحظ أن بلده - وهو دولة دستورية - إنضمت أصلاً الى معظم الصكوك الدولية لحقوق الانسان وعدّلت تشريعاتها الوطنية تبعاً لذلك. وحيا جهود الأمين العام للأمم المتحدة على توعية الدول الأعضاء بأن التصديق العالمي على الصكوك الدولية لحقوق الانسان أمر حيوي لحماية هذه الحقوق وتعزيزها. وهو يرى وجوب إنعاش أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال، وذلك بتقوية قسم المعاهدات، وخصوصاً بإعادة تصنيف وظيفة رئيسه.

٢٨ - وبدافع الحرص أيضا على الفعالية، يدعو وفده الى إنشاء دائرة للتنسيق بين مركز حقوق الانسان والمنظمات غير الحكومية التي تعمل من أجل التصديق العالمي على الصكوك الدولية. وهو يؤيد هنا التوصيات الواردة في تقرير الاجتماع الخامس لرؤساء هيئات حقوق الانسان (A/49/537) الذي جرى في جنيف في أيار/مايو ١٩٩٤. وقد ورد بالذات في التقرير اقتراح بأن تبحث هذه الهيئات تغيير أساليب عملها أو تعديل نظامها الداخلي بحيث تتيح للمنظمات غير الحكومية فرصة أوفى للإشتراك في أنشطتها.

٢٩ - أما عن الحق في التنمية، فأشار الى إعلان فيينا والى برنامج العمل الذي أقره المؤتمر العالمي للسكان والتنمية، اللذين أكدا من جديد أن الحق في التنمية حق عالمي لا يقبل التصرف وجزء متكامل من حقوق الانسان الأساسية. وشدد في هذا الشأن أن نقص التنمية ليس مبررا لخرق حقوق الانسان. وانه ينبغي الوفاء بالحق في التنمية بحيث يلبي بالعدل حاجات الأجيال الحاضرة والقادمة. وذكر أن الأمين العام للأمم المتحدة قال في تقريره عن عمل المنظمة (A/49/1) أن على الأمم المتحدة أن تحاول قبل كل شئ إعطاء الحق في التنمية مضموناً محدداً لكي تزيد من تحديد وضمان احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومن تحسين الأحوال الإنسانية عامة. وعلماً بأن استدامة النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة حاسمان في التنفيذ المتكامل لحقوق الانسان، ينبغي على الأمم المتحدة عاجلاً أن تركز على إيجاد جهاز يكفل التوازن في تعزيز الحقوق المدنية والسياسية من ناحية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية أخرى. وزيادة الفعالية في تنفيذ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية يقلل بالتالي من عوائق إحقاق الحق العالمي في التنمية ويهيئ الظروف اللازمة للأمن الجماعي والفردي.

٣٠ - لذلك تتابع السنغال باهتمام أنشطة الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، ويرى مساعدته مالياً وإدارياً لتصريف ولايته بمزيد من الفعالية من أجل تحديد العوائق أمام تنفيذ إعلان الحق في التنمية. كما يجب تخصيص موارد إضافية لمركز حقوق الانسان من أجل هذا الغرض.

٣١ - وانطلاقاً من روح إعلان وخطة عمل فيينا اللذين يؤكدان على ضرورة تعزيز التنسيق بين الوكالات، أوجدت الجمعية العامة منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان. ومطلوب الآن زيادة التعاون بين هيئات المعاهدات، والوكالات المتخصصة، والمفوض السامي، وخصوصا بين المفوض ومركز حقوق الانسان، مع

/...

المراعاة الواجبة للولاية المحددة لكل منهما. ومن الجوهري تزويد هاتين الجهتين بموارد كبيرة لتمكينهما من تحمل المهام الكثيرة التي تواجههما، لا سيما في نطاق إعلان وخطة عمل فيينا.

٣٢ - وتحدث عن عقوبة الإعدام فقال إن قانون العقوبات السنغالي ينص عليها في حالات معينة (هي جرائم القتل العمد، والتسميم، والأعمال الوحشية، وأخذ الرهائن، والتجسس، والخيانة). وقال إن الإعدام يجري سرا بإطلاق الرصاص. ولم تطبق عقوبة الموت إلا مرتين منذ استقلال السنغال عام ١٩٦٠. وقد بقيت لتكون رادعاً وتساعد في حفظ النظام الاجتماعي. وسيجري استعراض التشريع المتعلق بها فور حدوث توافق في الآراء حولها في البلد. وقد قررت السنغال الامتناع عن التصويت على هذه المسألة ريثما تظهر نتيجة المناقشة القطرية حول استصواب إلغاء عقوبة الموت.

٣٣ - وختاما أبدى رغبة وفده في التأكيد على التكامل بين حقوق الانسان والديمقراطية والتنمية المستدامة. فهي عناصر أساسية في السلم والأمن الدوليين اللذين ظلت الأمم المتحدة تنشدهما طيلة خمسين عاماً.

٣٤ - السيد ليند غرن (البرازيل): حيا المفوض السامي لحقوق الانسان بعد أن قرأ باهتمام تقريره المقدم الى الجمعية العامة (A/49/36). ورأى أن شدة تنوع الأنشطة التي يقوم بها المفوض السامي لا تبين فقط تفانيه في أداء واجباته وانما أيضا الحكمة من الولاية التي أوردها قرار الجمعية العامة ٤٨/١٤١. فقد اتضح أن الجهاز الذي جاء ثمرة قرار كان في الأصل موضع خلاف كبير في الرأي قد أصبح بناءً ومفيداً للمجتمع الدولي وللحكومة بالذات.

٣٥ - وقال ان المفوض السامي بتصديه لمسألة تنفيذ الحق في التنمية خلال أول اجتماع للجنة التنسيق الإدارية عقب المؤتمر العالمي لحقوق الانسان، وبحرصه على إشراك مؤسسات بريتون وودز في جهوده بهذا الخصوص، وبإعطائه الحق في التنمية الأولوية العليا، قد أبدى فهمه الراسخ لأحد المنجزات الأساسية للمؤتمر العالمي لحقوق الانسان ألا وهو: الاعتراف العالمي بالحق في التنمية بأبعاده الفردية والجماعية كحق أساسي. وقد اعترف المجتمع الدولي في النهاية ودون تبرير أية انتهاكات أيا كان نوعها وكانت ذريعتها بأن الحق في التنمية حق يساعد على احترام كافة الحقوق الأخرى.

٣٦ - وأبدى تقديره وفده لأنشطة المفوض السامي في مجالات أخرى، لا سيما بصدد أحداث رواندا وبوروندي وملاوي. فهذه الأنشطة تصور الدور الذي يستطيع المفوض السامي أن يقوم به في حالات الطوارئ، وفي العمل الوقائي، وفي حالات الانتقال الى الديمقراطية. وبهذا أثبتت أن النظام الحالي يستطيع أن يعمل ولا بد أن ينجح. كما انها تبين أن أجهزة حقوق الانسان بالأمم المتحدة لها قدرة محدودة جدا على معالجة حالات الأزمات.

٣٧ - وأثنى على المفوض السامي لزيارته ١٦ بلداً من كافة مناطق العالم خلال الشهور القليلة الماضية. فقد أكد بذلك أنه قادر حقاً على أداء أهم اختصاصاته وهو: إجراء الاتصالات الدبلوماسية اللازمة لكفالة احترام حقوق الانسان.

٣٨ - بيد أنه رأى النتائج الملموسة لإعلان وبرنامج عمل فيينا لا تقتصر على خلق هذا المنصب. فالحقيقة ببساطة هي أنه رغم أن جميع وكالات الأمم المتحدة قد بدأت تقيّم آثار كافة أنشطتها على حقوق الانسان ضمن اختصاص كل منها منذ انتهاء المؤتمر العالمي لحقوق الانسان، فإن الآثار قد أثبتت العكس. وهناك مثل آخر يصور هذا الاتجاه هو الاهتمام الحالي بمساواة المرأة وحقوقها الإنسانية.

٣٩ - ومن أهم النتائج الطويلة الأجل لمؤتمر فيينا إعلان الأمم المتحدة عقد التثقيف بحقوق الانسان خلال الدورة الحالية للجمعية العامة. ورأى أن الاحترام التام لحقوق الفرد الأساسية لا يتحقق إلا في إطار ثقافة من حقوق الانسان تكفل احترام هذه الحقوق يوميا وفي جو تلقائي.

٤٠ - لذلك تابع وفده باهتمام عمل الفريق العامل باللجنة الثالثة الذي أقيم لإيجاد متابعة عملية للتوصيات الواردة في برنامج عمل فيينا. وهو يقدر الجهود البناءة من رئيس الفريق لتلخيص فحوى الاقتراحات المختلفة التي طرحتها بلدان أو مجموعات من مختلف البلدان. بيد أنه يأسف لعدم تقدم عمل الفريق في كل دورة له. وبينما يأمل وفده أن يستطيع الفريق العامل اعتماد مشروع قرار بتوافق الآراء فإنه يحث على ألا تثبط الدول من همته إذا لم يفعل ذلك لأن اللجنة على ما يبدو لم تحدد بعد أهدافه بشكل ملموس.

٤١ - وأبدى أسفه لأن التوصية الوحيدة التي لم تلق متابعة سليمة من بين جميع توصيات مؤتمر فيينا هي التي تتعلق بتعزيز مركز حقوق الانسان. وقد لاحظ المفوض السامي أن الموارد المالية والبشرية التي تحت تصرف المركز شحيحة الى حد أن ارتفاع مستوى موظفيه واخلاصهم هما اللذين جعلاه قادراً على تحمل عبء عمله المتزايد. ومن مسؤولية الدول الأعضاء بالأمم المتحدة حل هذه المشكلة.

٤٢ - وقد حاول بلده طيلة أكثر من عامين أن يوصي بأن تقيم الأمم المتحدة برنامجاً شاملاً لدعم المشاريع القطرية التي تستهدف تعزيز مؤسسات الحكم بالقانون. ويبدو من التقرير الذي قدمه الأمين العام (A/49/512) أن هذا البرنامج موجود فعلاً ولكن تنقصه سبل تقديم هذه المساعدة. وهو يتساءل عما إذا كانت قيود النظام الدولي لتعزيز وحماية حقوق الانسان شبيهة بالقيود التي حدّت من نشاط منظومة الأمم المتحدة في مجملها، وهي: أن الأهداف ومجالات العمل قد تجاوزت قدرتها وموارد ها المادية. وإذا كان هذا صحيحاً فربما كان أفضل حل من ناحية حقوق الانسان هو زيادة ترشيد الأجهزة المعنية، لأنه سيكون مؤسفاً تماماً لو كان على المجتمع الدولي تقليل توقعاته أكثر من ذلك.

٤٣ - السيد صحراوي (الجزائر): قال ان الجزائر ترحب بإجماع المؤتمر العالمي لحقوق الانسان في فيينا على مفهوم تكافل حقوق الانسان وعدم تجزؤها. وهو يرى أن من أكبر منجزات المؤتمر إعادة تأكيده بتوافق الآراء على الطابع العالمي للحق في التنمية. على أن من المؤسف أن هذا الحق لم يتحقق حتى الآن بسبب نقص الإجراءات الملموسة. وأبدى اتفاقه مع استنتاجات الفريق العامل المعني بالحق في التنمية بلجنة حقوق الانسان، واستنكر بالذات التمييز داخل المنظومة بين مختلف فئات حقوق الانسان، وعدم حدوث تقدم في تنفيذ الحق في التنمية عند عدم وجود جهاز للرصد. وهذه قضية يعتبر المجتمع الدولي مجتمعاً مسؤولاً عنها.

٤٤ - ومع هذه الملاحظات، يؤيد وفده بشكل وطيد المشاورات الحالية التي يجريها المفوض السامي لحقوق الانسان مع رؤساء الدول أو الحكومات، ورؤساء أمانات المؤسسات المالية المتعددة الأطراف. ومع الوكالات المتخصصة وممثلي المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية، بشأن أثر سياسة التكيف الهيكلي في تنفيذ الحق في التنمية وبشأن طبيعة الإجراءات المناسبة الواجب اتخاذها لإيجاد حل باق لأزمة الديون.

٤٥ - وتدرك الجزائر أن الحكومات هي المسؤولة الأولى عن تعزيز وحماية حقوق الانسان والمبادئ الديمقراطية. كما أنها تصنع مكانة بارزة للحقوق والمبادئ في مشاريعها لإقامة دولة عصرية على أساس من المبادئ الجمهورية وتناوب السلطة السياسية. لذلك انضمت الجزائر دون تحفظات الى الصكوك الدولية القانونية لحقوق الانسان ومنها البروتوكولات الاختيارية.

٤٦ - ورأى أن تأييد المعايير المتعارف عليها عالميا لا يشجع على نشر مبادئ تخالف حقوق الانسان والقيم الديمقراطية. وهذا تعارض الجزائر حكومةً ومجتمعاً. التطرف الديني وما يتسم به من عنف إرهابي. وحكومة الجزائر مصممة على مواصلة الحوار مع كافة الأطراف التي لا تعتبر العنف تعبيراً عن الايمان وترغب في وضع حل يحظى بتوافق الآراء وينبع من الشعب الجزائري ذاته؛ ولذلك فهي تحاول حماية الحريات الأساسية لمواطنيها وانهاء المظاهر الإرهابية للتطرف الديني. ولهذا فإن الجزائر تؤيد الرأي الذي عبر عنه المجتمع الدولي في مؤتمر فيينا وهو أن أعمال الإرهاب بكافة أشكالها ومظاهرها تهدف الى تدمير حقوق الانسان والحريات الأساسية والديمقراطية، وأن على الدول أن تتخذ كافة الخطوات الضرورية لمكافحة التعصب القائم على الدين أو العقيدة والعنف الذي يصاحبهما.

٤٧ - وأخيرا أبدى أمل وفده في سرعة تحقيق القرارات الرئيسية التي اتخذتها في عام ١٩٩٤ اجتماعات مخصصة للكائن البشري.

٤٨ - السيد سلوكنبرغز (لاتفيا): قال ان مؤتمر حقوق الانسان في فيينا علامة هامة في تاريخ البشرية وان جميع الدول المشتركة فيه أعادت تأكيد عزمها على حماية حقوق الانسان وتعزيزها. وبهذا كان يختلف كثيرا عن المؤتمر الدولي الأول الذي أقيم في طهران عام ١٩٦٨ عندما كان العالم منقسماً الى كتلتين متعاديتين.

٤٩ - وقد حان الوقت في رأيه لتحويل هذه الالتزامات الى عمل؛ والمسؤول عن فعل هذا ليس الحكومات وحدها وانما المجتمع الدولي في مجمله أيضاً. وترحب لاتفيا بانشاء منصب المفوض السامي لحقوق الانسان الذي تشمل ولايته طائفة واسعة من المهام التي تترابط بشكل وثيق بعمل أجهزة حقوق الانسان بالأمم المتحدة. ومن الجوهري تحسين التنسيق والتعاون بين كافة عناصر هذه الأجهزة إذا أريد لجهود المنظمة في هذا المجال أن تكون فعالة، خصوصا وأن الموارد محدودة، وأن المهام المسندة الى المنظمة تتزايد. وفي رأي وفده أنه يصعب كثيرا على المفوض السامي ومركز حقوق الانسان والمؤسسات الأخرى أداء مهامها بدون رصد موارد إضافية.

٥٠ - وواضح من التقرير الأول للمفوض السامي (A/49/16) أنه بادر بالحوار البناء مع بلدان كثيرة. وبذلك ساعد على تعزيز التعاون والتفاهم داخل المجتمع الدولي. ومع ذلك يؤمن وفده بأن من الضروري أولاً وقبل كل شئ أن تحترم الدول الالتزام الذي قطعته على نفسها بالامتثال للتوصيات الواردة في إعلان وبرنامج عمل فيينا.

٥١ - وتسعى لاتفيا من ناحيتها الى إنشاء وتعزيز المؤسسات القطرية لحقوق الانسان، ولوضع خطة عمل في هذا المجال. فقد أنشأت منصب وزير الدولة لشؤون حقوق الانسان داخل وزارة العدل. ومع ذلك فهذا المنصب مؤقت. ومن مهام الوزير تسهيل إنشاء مؤسسة مستقلة لحماية حقوق الانسان وتعزيزها. كما أقيم فريق عامل حكومي لحماية حقوق الأفراد، من أجل الجمع بين كبار الأفراد المشتغلين بشؤون حقوق الانسان.

٥٢ - واستجابة لطلب من ذلك الفريق العامل، زارت لاتفيا بعثة دولية عالية المستوى نظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكانت تشمل ممثلين عن عدة منظمات دولية منها مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ومجلس أوروبا، لكي تساعد في وضع برنامج قطري لحماية وتعزيز حقوق الانسان. وقد أهدى رئيس وزراء لاتفيا أول نسخة عامة من مشروع البرنامج الى المفوض السامي لحقوق الانسان عندما زار المفوض لاتفيا.

٥٣ - وختاماً أبدى رغبة وفده في التشديد على الدور الهام لمختلف هيئات الأمم المتحدة وخصوصا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إعداد هذا البرنامج. وقال إن تعاونها يبين الدور البناء الذي يمكن أن تقوم به الهيئات الاستشارية والمساعدة التقنية في عملية تعزيز المؤسسات الديمقراطية. وقال ان لاتفيا مستعدة لمشاطرة معارفها وخبراتها مع كافة البلدان المهتمة بذلك.

../..

٥٤ - السيد الدوري (العراق): تحدث ممارساً حقه في الرد فاستنكر قيام ممثل الولايات المتحدة بذكر رئيس العراق بالإسم، خلافاً للعرف الدبلوماسي داخل الأمم المتحدة.

٥٥ - ويحق للمرء كثيرا أن يتساءل ما هي المبادئ والقيم التي تتمسك بها الولايات المتحدة، وهي بلد مسؤول عن إبادة عشرات الآلاف من العراقيين خلال العدوان على العراق. ومسؤول حتى خلال كلمته الآن عن مصرع الشيوخ والنساء والأطفال في العراق.

٥٦ - وقد إدعت لولايات المتحدة أن حكومة العراق تسرق الطعام المرسل الى شعبها، في حين ان نظام توزيع حصص الإعاشة في العراق يجري بالعدل والقسطاس.

٥٧ - أما إدعاؤه بأنه ليست هناك شركة أمريكية تساعد مشاريع تجفيف الأهوار فادعاء زائف. ووفده مستعد لتقديم وثائق تثبت عكس ما قاله. والقول بأن الولايات المتحدة أكثر اهتماماً من العراق ذاته برعاية مصالح سكان العراق يتجاوز حدود التصديق. فهذا الادعاء مجرد جزء من حملة عدوانية للولايات المتحدة على العراق الذي تقيد رغم ذلك بجميع المطالب الواردة في قرارات مجلس الأمن.

٥٨ - وكانت الولايات المتحدة هي التي عارضت داخل مجلس الأمن رفع الحظر المفروض على العراق. وبذلك حاولت تجويع شعبه حتى الموت وحرمان العراق من موارده الطبيعية. وكل ما يأمله العراق هو أن يكسر العالم هيمنة الولايات المتحدة ذات يوم، وأن تنفذ الأمم المتحدة أحكام الميثاق بانصاف وموضوعية.

٥٩ - وقد ذكرت الولايات المتحدة أنها تدافع عن إنشاء لجنة دولية لدراسة أعمال ابادة الأجناس وجرائم الحرب المرتكبة في العراق. ولكنه يتساءل هل هناك جهة أخرى مسؤولة عن ارتكاب لهذه الجرائم غير الولايات المتحدة. فالولايات المتحدة هي التي وافقت على القرار الذي يأذن بقصف الأهداف المدنية مثل مستشفى بغداد الذي قتل فيه ٤٠٠ امرأة وطفل. والولايات المتحدة هي المسؤولة عن مجزرة الجنود العراقيين بعد أن أعلن العراق وقف إطلاق النار وانسحب من الكويت. والولايات المتحدة هي أيضا التي استخدمت أسلحة ذرية. وهي حقيقة دامغة نقلها العراق الى الأمم المتحدة. والولايات المتحدة هي أيضا التي حالت دون توقيع الأكراد في عام ١٩٩٣ على اتفاق مع الحكومة المركزية. وأخيرا فإن الولايات المتحدة هي التي عارضت إرسال الأغذية والأدوية ومنتجات أخرى تعتبر حيوية لبقاء شعب العراق.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠

.....